الأمم المتحدة

الجمعية العامة

لجنة المسائل السياسية الخاصة وانهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
الجلسة ٢٤
المعقودة يوم الجمعة
١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

الرئيس: السيد موثاورا (كينيا)

ثم: السيد هولوهان (نائب الرئيس) (أيرلندا)

المحتويات

البند ٨٥ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr. GENERAL
A/C.4/50/SR.24
15 February 1996
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

9582366

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

البند ٨٥ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/50/82-S/1995/135، و A/50/159-S/1995/312 ، و A/50/168 ، و A/50/170 ، و A/50/176-S/1995/376 ، و A/50/191-S/1995/418، و A/50/282 ، و A/50/463 ، و A/50/657-660)

١ - السيد دي سيلفا (سري لانكا): تحدث بصفته رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، فقدم التقرير السابع والعشرين للجنة الخاصة (A/50/463) الذي يغطي الفترة من ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٤ الى ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٥ والذي ينبغي النظر فيه مع التقريرين الدوريين للجنة الخاصة (A/50/170 و A/50/282).

٢ - وقال إن التوقيع على الاتفاق المتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا، في القاهرة في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، وما تلى ذلك من إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية قد بعث آمالا كبيرة في تحسن حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. كما كان التوقيع على اتفاق أوسلو الثاني في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ خطوة تاريخية أخرى في عملية السلام في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فإن اغتيال رئيس وزراء اسرائيل اسحاق رابين في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ قد هدد عملية السلام. وبالرغم من هذا الحادث المؤسف، فمما يبعث على الأمل أن انسحاب القوات العسكرية الاسرائيلية من بلدة جنين في الضفة الغربية قد تم في موعده. غير أن حكومة اسرائيل ما زالت للأسف ترفض التعاون مع اللجنة الخاصة ولا تسمح لها بدخول الأراضي المحتلة.

٣ - ومضى قائلا إن اللجنة الخاصة استمعت الى شهادة ٢٦ شخصا لديهم معرفة مباشرة بحالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة وأفادت مرة أخرى من تعاون حكومات الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر ومن تعاون مختلف الممثلين الفلسطينيين. وعلاوة على ذلك، اضطلعت اللجنة الخاصة، في أيار/مايو ١٩٩٥، بمهمتها الميدانية المعتادة في البلدان المذكورة.

٤ - وواصل كلمته قائلا إن اللجنة سعت، في تقريرها، الى تحديد ما إذا كانت التطورات السياسية الإيجابية التي حدثت في المنطقة قد أدت أم لا الى تحسن حالة حقوق الإنسان والحياة اليومية للفلسطينيين والسكان العرب الآخرين في الأراضي المحتلة. وخلصت اللجنة الخاصة الى أن حالة حقوق الإنسان لم تتحسن بل زاد تدهورها من نواحي عديدة (A/50/463، الفقرة ٧١٢). وأدى تكرار إغلاق الأراضي المحتلة، الذي فرض بعد وقوع حوادث أمنية خطيرة، الى تدهور شديد في الحالة الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحتلة، والى تقويض تأييد السكان الفلسطينيين لعملية السلام، والى تخفيض كبير في عدد الفلسطينيين المسموح

لهم بالعمل في اسرائيل. وبالإضافة الى ذلك، كان للقيود المفروضة على حرية تنقل سكان الأراضي المحتلة آثار سلبية بالنسبة للصحة والتعليم وحرية العبادة. ومع أن اتفاق القاهرة تضمن ترتيبات لتأمين سلامة المرور بين قطاع غزة ومنطقة أريحا، فقد ظلت ممرات العبور مغلقة. كما أن من بين العوامل التي لها نفس الدرجة من الأهمية الاستمرار في مصادرة الأراضي بنفس المعدل، وبصفة خاصة من أجل بناء طرق جانبية وتوسيع المستوطنات، الذي أخذ يتسارع بعد التوقيع على اتفاقي أوسلو والقاهرة، وما زال يجري تمويله من جانب القطاع الخاص. كما لاحظت اللجنة الخاصة مع القلق عمليات الحفر بحثا عن الآثار في مدينة القدس التي أدت إلى تعريض المسجد الأقصى للخطر. وبالاضافة إلى ذلك، فإن القيود الصارمة المفروضة على دخول المدينة تمثل تهديدا خطيرا لحرية العبادة بالنسبة للمسلمين والمسيحيين على حد سواء.

٥ - وأردف قائلا إن السلطات الاسرائيلية كثفت جهودها للحد من أنشطة الفلسطينيين في القدس الشرقية. وفي تموز/يوليه ١٩٩٥، تقرر عدم السماح لأي طلاب فلسطينيين جدد من الأراضي المحتلة بالدراسة في مؤسسات تعليمية عليا في القدس الشرقية.

٦ - وقال إن أحد المصادر الرئيسية للتوتر في الأراضي المحتلة يكمن في سلوك المستوطنين الذي يتسم بالعنف والعدوانية، لا سيما في الخليل، حيث هاجموا الفلسطينيين وخربوا ممتلكاتهم وأعفوا تماما من العقاب في معظم الحالات. ومع ذلك، انخفض المستوى العام للعنف وقلت الوفيات في الأراضي المحتلة بالرغم من استمرار أنشطة الوحدات السرية؛ ويشمل ذلك المنطقة الواقعة تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية.

٧ - واسترسل قائلا إن عدد السجناء الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية بأنواعها ما زال مرتفعا، وقد تدهورت ظروف الاعتقال منذ التوقيع على اتفاقي أوسلو والقاهرة. كما أن ما يسمى "بالتراخيص الاستثنائية" المخولة لإدارة الأمن العام تشكل مصدرا للقلق بصورة خاصة. وخلال الفترة التي يشملها التقرير، لاحظت اللجنة استمرار نواحي قصور في إقامة العدل، لا سيما في قسوة الأحكام القضائية الصادرة على الفلسطينيين مقارنة بتلك التي تصدر على الاسرائيليين. كما استمر تعرض سكان الأراضي المحتلة لمضايقات إدارية وبدنية من جانب السلطات الاسرائيلية، لا سيما عند نقاط التفتيش.

٨ - وأشار الى حدوث تغيرات مهمة في حالة حقوق الإنسان في الجولان العربية السورية حيث يتم مواصلة أنشطة الاستيطان. وعلاوة على ذلك، ما زالت عملية مصادرة الأراضي وموارد المياه المملوكة للسكان العرب مستمرة. وقال إن اللجنة الخاصة تأمل في أن يستمر تقدم المفاوضات المتعلقة بالجولان العربية السورية في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط.

٩ - واستطرد قائلا إن اللجنة الخاصة تشيد بعدة تطورات إيجابية هي: نقل مسؤوليات أخرى الى الفلسطينيين في مجالات الاحصاء، والوقود، والتأمين، والتجارة، والصناعة، والأيدي العاملة والحكم المحلي؛ وتخصيص موارد مائية إضافية لسكان الأراضي المحتلة؛ وتناقص عدد أوامر هدم المنازل التي يملكها

فلسطينيون، وزيادة عدد الموافقات على طلبات جمع شمل الأسر؛ والموافقة على عدد من الطلبات قدمها فلسطينيون طردتهم سلطات الأمن قبل الانتفاضة للعودة الى منازلهم في الضفة الغربية.

١٠ - واستدرك قائلا إنه بالرغم من ذلك، لم ينته الاحتلال الاسرائيلي. ويتمثل أحد العوائق الرئيسية أمام السلام وأمام تمتع جميع سكان المنطقة بحقوق الإنسان في استمرار وجود المستوطنات الاسرائيلية داخل الأراضي المحتلة وهو ما يعتبر غير شرعي طبقا للقانون الدولي. ويجب أن يمضي التقدم في عملية السلام يدا بيد مع امتثال اسرائيل الكامل لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ولجميع معايير حقوق الإنسان المقبولة عالميا.

١١ - واختتم كلمته قائلا إن اللجنة الخاصة تأمل في أن تؤخذ استنتاجاتها في الحسبان عند تحديد التدابير الفعلية التي يتعين اتخاذها، وأن ينظر الى عملها باعتباره مساهمة إيجابية في عملية السلام. ودعا الى المحافظة على القوة الدافعة لعملية السلام بغية ضمان استمرار جميع الأطراف في مساندة العملية وإيجاد ثقافة جادة وحقيقية من احترام حقوق الإنسان، تتيح لجميع شعوب المنطقة العيش معا في جو من السلام والكرامة والأمن والاحترام المتبادل.

١٢ - الآنسة فدا عبد الهادي (المراقب عن فلسطين): أعربت عن امتنانها لرئيس وأعضاء اللجنة الخاصة لإعدادهم التقرير (A/50/463) المعروض حاليا على اللجنة. وقالت إنه من المؤسف أن التقرير صدر قبل المناقشة بيومين فقط وأعربت عن أملها في أن لا يتكرر ذلك.

١٣ - وواصلت قائلة إن عملية السلام الجارية في الشرق الأوسط حققت تطورات إيجابية عديدة. وطبقا للاتفاق المؤقت الأخير بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة المبرم بين الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية ستتولى قريبا المسؤولية عن المناطق الآهلة بالسكان في الضفة الغربية بعد انسحاب اسرائيل من هذه المناطق. غير أن الجيش الاسرائيلي سيبقى في أجزاء كبيرة من الضفة الغربية بما في ذلك المناطق المحيطة بالمستوطنات الاسرائيلية غير الشرعية. وعلى ذلك ستستمر حالة الاحتلال وسيستمر التهديد بانتهاك حقوق الإنسان. وأعربت عن أسفها لاستمرار الصعوبات وانتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة، بما فيها مدينة القدس، نتيجة السياسات والتدابير التقييدية والعقابية التي تطبقها اسرائيل. ويشكل العديد من هذه التدابير عقابا تمييزيا يوقع على الشعب الفلسطيني، بالمخالفة لعدد من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

١٤ - ومضت تقول إن الممارسات المتمثلة في إغلاق منازل الفلسطينيين أو هدمها، وفرض حظر التجول وإغلاق مناطق من الأراضي المحتلة ما زالت مستمرة أيضا. وبالإضافة الى ذلك، يؤدي تكرار عمليات تطويق وإغلاق الضفة الغربية وغزة ومدينة القدس الى الحد من حرية الحركة. كما أن الممارسة الاسرائيلية المتمثلة في إغلاق القدس أمام الفلسطينيين عطلت حياتهم اليومية حيث أن القدس لا تزال تمثل مركزهم الديني

والاقتصادي والثقافي. ودعت المجتمع الدولي الى أن يدين بصفة خاصة هذه الممارسة نظرا لأنها تمثل محاولة من جانب اسرائيل لإضفاء الشرعية على الضم غير الشرعي لمدينة القدس.

١٥ - وذكرت أن قضية الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية لم تحل بالكامل وما زالت تثير قلقا بالغا لأن آلاف من المحتجزين في السجون الاسرائيلية يتعرضون الى ظروف غير صحية، وسوء معاملة وأساليب استجواب قاسية تعادل التعذيب. ودعت الى الإفراج فورا عن جميع المحتجزين، ووقف استخدام هذه الأساليب. وثمة قضية أخرى تثير قلقا بالغا هي قيام الجنود الاسرائيليين أو الوحدات السرية العاملة في الخفاء بقتل الفلسطينيين. كما دعت الى وقف أعمال العنف غير الشرعية التي ترتكبها فرق القتل.

١٦ - وقالت إن السلطات الاسرائيلية تواصل مصادرة الأراضي. وقد استولت اسرائيل، حتى الآن، على ٣٣ في المائة من مساحة القدس الشرقية وبنت عليها ٠٠٠ ٣٥ وحدة سكنية. وفي أيار/مايو ١٩٩٥، اجتمع مجلس الأمن للنظر في الأمر الاسرائيلي بمصادرة ٥٣ هكتارا من الأراضي الواقعة في القدس الشرقية، والذي ينطوي على انتهاك لقرارات مجلس الأمن ولعدد من الصكوك الدولية. وبالرغم من أن مجلس الأمن لم يتخذ أي إجراء بشأن هذه القضية، فإن الحكومة الاسرائيلية علقت الأمر بعد ذلك، بوقت قصير، مما يعتبر خطوة ايجابية، وأعربت عن تأكيد وفدها لضرورة الوقف الكامل لجميع عمليات المصادرة.

١٧ - وأعربت عن أسفها لاستمرار الحكومة الاسرائيلية في إنشاء المستوطنات غير الشرعية في الأراضي المحتلة، لا سيما في مدينة القدس وحولها، كجزء من خطة الحكومة من أجل "القدس الكبرى". وطبقا لما جاء في تقرير اللجنة الخاصة، أصبح سلوك المستوطنين أكثر عنفا وعدوانية خلال الفترة التي يجري استعراضها. وقالت إن وفدها يعتبر سياسة مصادرة الأراضي وحملة الاستعمار الاستيطاني من أخطر الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني نظرا لما يترتب عليها من عواقب. لذلك، فلا يمكن لها أن تستمر في العصر الجديد حيث أنه من الواضح أنها لا تتفق مع عملية السلام وتمثل تهديدا خطيرا لنجاحها.

١٨ - واستطردت قائلة إن إعلان المبادئ المتعلق برتيبات الحكم الذاتي المؤقت أدى الى تأجيل المفاوضات بشأن قضايا هامة مختلفة، منها قضية المستوطنات، غير أن موقف فلسطين أو المجتمع الدولي بهذا الصدد لم يتغير، كما لا ينبغي أن لا تستمر المستوطنات غير الشرعية. ودعت الحكومة الاسرائيلية الى قبول تطبيق الاتفاقية المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المبرمة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ على الأراضي الفلسطينية المحتلة بكاملها، بما فيها القدس، وذلك إعمالا للقانون، كما دعت الحكومة الاسرائيلية الى الإعلان عن استعدادها للالتزام بأحكام تلك الاتفاقية.

١٩ - واختتمت كلمتها بالإعراب عن أسف وفدها لرفض السلطات الاسرائيلية التعاون مع اللجنة الخاصة، واعتقاده أن الموقف الحالي يتطلب استمرار عمل اللجنة، وعن أملها في أن يتضمن تقرير العام القادم إحراز المزيد من التقدم ومن التغير الايجابي على أرض الواقع.

٢٠ - السيد بيريز غريغو (اسبانيا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي وسلوفاكيا وهنغاريا والجمهورية التشيكية ورومانيا بشأن اغتيال السيد اسحاق رابين، رئيس وزراء اسرائيل، فقال إنه ينبغي ألا يسمح لهذه الاعتداءات الارهابية أن تقف في طريق عملية السلام في المنطقة. وقال إن توقيع الاتفاق المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ يعتبر علامة هامة في عملية السلام بين اسرائيل والشعب الفلسطيني. ويجب أن تستمر العملية الممتدة التي بدأت بمؤتمر مدريد في عام ١٩٩١. وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بانسحاب قوات الأمن الاسرائيلية من جنين وعن أمله في أن تفعل الشيء نفسه بالنسبة لطولكرم ونابلس وقلقيلية، وبيت لحم ورام الله والخليل. وقال إن الاتحاد الأوروبي يشيد أيضا بإفراج كلا الجانبين مؤخرا عن السجناء السياسيين وحث الحكومة الاسرائيلية على مواصلة التقدم في هذا الطريق. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن تساهم مختلف الهيئات واللجان المكرسة لمسألة فلسطين إسهاما نشطا وايجابيا في تقدم عملية السلام. وقال إن تنفيذ الاتفاق المؤقت بشأن الضفة الغربية وغزة سيجعل بقاء اللجنة الخاصة أمرا لا محل له.

٢١ - وأعرب عن تصميم الاتحاد الأوروبي على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالدعم الاقتصادي والاجتماعي للضفة الغربية وقطاع غزة. وأكد التزام الاتحاد الأوروبي بعملية السلام في الشرق الأوسط لا سيما بالتوصل الى حل عادل وشامل ودائم للمسألة الفلسطينية وللصراع العربي الاسرائيلي بكامله، على أساس القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، في إطار مفاهيم القانون الدولي. واختتم قائلا إنه فيما يتعلق بعملية السلام يمكن للطرفين الاعتماد على الدعم الايجابي والبناء وغير المنحاز من جانب الاتحاد الأوروبي بغية تمكين جميع سكان المنطقة ولا سيما سكان المناطق المحتلة، من التمتع بحقوقهم بصورة كاملة وغير مشروطة.

٢٢ - تولى السيد هولوهان (ايرلندا) رئاسة الجلسة.

٢٣ - السيد ناكامورا (اليابان): أعرب عن تعازيه في اغتيال السيد اسحاق رابين وعن أمله في أن يظل الشعب الاسرائيلي على التزامه بعملية السلام. كما أعرب عن ترحيب اليابان بالاتفاق المبرم بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، لا سيما الاتفاق المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، وإشادتها بالجهود التي تبذلها الأطراف المعنية. وقال إن اليابان تأمل في أن تثبت فعالية الحكم الذاتي المؤقت للسلطة الفلسطينية وأن يحرز تقدم في المفاوضات بين اسرائيل وسوريا، وبين اسرائيل ولبنان، بغية تحقيق سلام شامل في المنطقة.

٢٤ - وأردف قائلا إنه مع توسيع نطاق الحكم الذاتي الفلسطيني المؤقت، تتمثل المهمة العاجلة التالية في تحسين الهياكل الأساسية، والصحة العامة، والمرافق التعليمية والإسكان لا سيما في قطاع غزة والضفة الغربية. وستواصل اليابان تقديم المساعدة لعملية السلام لأنها تدرك أن الاستقلال الاقتصادي وخلق فرص عمل للشعب الفلسطيني أمران حيويان لضمان الاستقرار الاجتماعي.

٢٥ - وأعرب عن ترحيب اليابان باحتواء الاتفاق المبرم بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على أحكام بشأن الإفراج التدريجي عن السجناء السياسيين، وعند أملها في أن يتغلب الاسرائيليون والفلسطينيون على العوائق النفسية التي تجمت عن احتلال الأراضي، وأن يقيموا علاقات تعاون تقوم على الثقة المتبادلة. واختتم كلمته قائلا إن اليابان تؤيد القرارات المتعلقة بالحالة في الأراضي المحتلة والتي اتخذت على مدى سنوات عديدة، كما تشيد بالتقدم الذي أحرزه الفلسطينيون والاسرائيليون والأردنيون، ايمانا منها بأن ذلك من شأنه تحقيق سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط بكامله.

٢٦ - السيد العطار (الجمهورية العربية السورية): قال إن التقرير المعروض على اللجنة (A/50/463) يثبت أن السلام لم يحل بعد في المنطقة رغم التوقيع على اتفاقيات ثنائية، وأن احتلال الأراضي العربية مستمر وأن الممارسات الاسرائيلية القمعية تزداد يوما بعد يوم. وقد رافق الاحتلال الاسرائيلي لمرتفعات الجولان السورية سن تشريعات واتخاذ تدابير لسلخ هوية الأراضي والسكان من خلال التهويد. ولم تتوقف عمليات الضم والاستيطان ومصادرة الأراضي والاعتقالات والاغتيالات.

٢٧ - ومضى قائلا إن اسرائيل قد انتهكت في السنوات الأخيرة كل القواعد الدولية في سعيها الى استيطان وتهويد مرتفعات الجولان. فهي تدمر المراكز والمعالم العربية وبيوت العبادة والمدارس، وتصادر الأراضي وتستولي على مصادرة المياه لتقضي بذلك على أنشطة الزراعة والثروة الحيوانية في مرتفعات الجولان. وفي إطار سياستها الرامية الى تهويد أكبر قدر ممكن من مرتفعات الجولان السورية المحتلة لضمها لاسرائيل، سنت سلطات الاحتلال الاسرائيلية مجموعة قوانين تصبح بموجبها أي أرض لا يشغلها فرد ملكا لسلطات الاحتلال. كما صادرت مساحات واسعة من الأراضي بموجب ما يسمى "بقانون أملاك الغائبين" واستولت بذلك على ٨٥ في المائة من مساحة الجولان السوري، منتهكة بذلك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ويزيد عدد المستوطنين الذين قام الجيش الاسرائيلي بتسليحهم عن ٠٠٠ ٣٠ مستوطنة.

٢٨ - وواصل كلمته قائلا إن مقاومة الاحتلال الأجنبي حق مشروع أقره ميثاق الأمم المتحدة واعترفت به المواثيق الدولية. ولن يوقف الانتفاضة في مرتفعات الجولان سوى انسحاب اسرائيل الكامل. ويشارك وفده اللجنة الخاصة قلقها إزاء استمرار انتهاك اسرائيل لحقوق الانسان لسكان الأراضي العربية المحتلة. ويؤيد دعوتها الى اتخاذ تدابير عاجلة لضمان حماية حقوق الانسان والحريات الأساسية لهؤلاء السكان. ويشكل الاحتلال في حد ذاته انتهاكا لحقوق الانسان.

٢٩ - وتساءل عن مصير عملية السلام ومستقبلها وعن مستقبل مبدأ الأرض مقابل السلام. وقال إنه رغم العراقيل التي تضعها اسرائيل، فإن الجمهورية العربية السورية التي تعمل جاهدة لتعزيز السلام منذ مؤتمر مدريد، مستعدة لإقامة سلام عادل وشامل يحقق انسحاب اسرائيل من كامل مرتفعات الجولان ومن الأراضي المحتلة الأخرى تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ولمبدأ الأرض مقابل السلام. وبالرغم من ذلك، فبدلا من تهيئ اسرائيل الأجواء المؤدية لتحقيق السلام في المنطقة، تواصل قمع حريات السكان العرب وتسعى الى الاستيلاء على أراضيهم. ودعا المجتمع الدولي واللجنة الخاصة مراقبة

الحالة. واختتم كلمته قائلا إن الجمهورية العربية السورية تعتقد أن المهمة الموكولة الى اللجنة الخاصة مهمة ملائمة وهي على استعداد لمواصلة التعاون مع اللجنة بغية كشف انتهاكات حقوق الانسان في الأراضي العربية المحتلة الى أن تنعم المنطقة بالسلام الشامل والعادل.

٣٠ - السيد الغامدي (المملكة العربية السعودية): أكد أهمية تقارير اللجنة الخاصة التي تدين حملات القمع والاعتقال التي ترتكبها سلطات الاحتلال ضد سكان الأراضي المحتلة، ومصادرة الأراضي بغرض إقامة المستوطنات والتوسع فيها، وتكرار إغلاق قطاع غزة ومنطقة أريحا. وقد أدت جميع هذه الأنشطة الى انعكاسات سلبية على الحالة الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين والسكان العرب في الأراضي المحتلة الأخرى، وعلى عملية بناء الثقة، وبالتالي على عملية السلام. وينبغي من حيث المبدأ توجيه هذه العملية نحو إعادة الحقوق المشروعة والسيادة الى الفلسطينيين، وانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة وقيام دولة مستقلة.

٣١ - ومضى يقول إن المملكة العربية السعودية ترحب دائما بالتطورات الايجابية التي تحدث في المنطقة وتشارك في المناقشات المتعددة الأطراف وتفي بالتزاماتها المادية المتعلقة باستقرار السلطة الفلسطينية. وهي تدرك أن هذه الجهود تحتاج الى العزيمة الصادقة والتضحيات الكبيرة. وأعرب عن قلق حكومته البالغ إزاء تصرفات اسرائيل في دور العبادة الإسلامية في القدس والخليل وسعيها الدائم الى إضفاء الشرعية على إجراءات تشكل انتهاكات للقرارات الدولية. وأكد أن هذه التصرفات، وخاصة ما يتعلق منها بمدينة القدس، لا تؤدي إلا الى زيادة الحالة تعقيدا بل ربما تؤدي الى عرقلة عملية السلام نظرا لأهمية هذه المدينة بالنسبة للمسلمين. وأشار أيضا الى الأوضاع المتردية في الجولان السوري المحتل وفي جنوب لبنان نتيجة للاحتلال والضغوط التي تمارسها اسرائيل بهدف خلق أوضاع جديدة قد تؤدي الى تعطيل عملية السلام في المنطقة.

٣٢ - وأردف قائلا إن التطورات الأخيرة في عملية السلام بعد التوقيع في واشنطن على الاتفاق المؤقت بشأن الضفة الغربية وغزة قد بعث الأمل في أن يعم السلام والأمن في يوم ما في الشرق الأوسط وفي أن تعمل جميع الأطراف من أجل سعادة ورفاه جميع شعوب المنطقة. وأهاب بجميع الدول المحبة للسلام أن تحث اسرائيل على الكف عن ممارساتها الحالية والعمل على استعادة ثقة البلدان المجاورة وتعزيز عملية السلام. وأعرب عن أمله في تحقيق تقدم حقيقي يشمل انسحاب اسرائيل الكامل من الجولان العربي السوري ومن الجنوب اللبناني والأراضي المحتلة الأخرى تنفيذا للقرارات ذات الصلة وتطبيقا لمبدأ الأرض مقابل السلام.

٣٣ - واختتم كلمته بقوله إن المملكة العربية السعودية ترى أن حل مشكلة اللاجئين بالسماح لهم بالعودة الى أراضيهم والجلاء الكامل، هما الركيزتان الأساسيتان لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. كما أن امتثال اسرائيل للقرارات ذات الصلة وللاتفاقيات والمعاهدات الدولية، خاصة ما يتعلق منها بعدم انتشار الأسلحة النووية، سيؤدي الى تهيئة المناخ المناسب للسلام والاستقرار حتى يمكن لشعوب الشرق الأوسط

أن تنصرف الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة كي تعود الى ما كانت عليه من قبل، مركزا للثقافة وواحة للإبداع والازدهار.

٣٤ - السيد العربي (مصر): قال إن قضيتي فلسطين والشرق الأوسط اللتين استحوذتا منذ البداية على انتباه المجتمع الدولي قد أصبحت لهما أولوية نظرا للتقدم المحرز في المفاوضات لا سيما بعد التوقيع على إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت (A/48/486-S/26560، المرفق) والاتفاقات التنفيذية التي تمت بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل بشأن قطاع غزة والضفة الغربية. ويقضي الاتفاق الموقّع في واشنطن في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بانسحاب القوات الإسرائيلية من المدن العربية. وسوف يؤدي ذلك الى إجراء الانتخابات ويمهد الطريق للمفاوضات بشأن الوضع النهائي للأراضي الأمر الذي من المأمول أن يضع حدا للاحتلال الاسرائيلي ويرسي أسس الاستقرار السياسي للشعب الفلسطيني على ترابه الوطني. وأشار أيضا إلى أنه أحرز تقدم مماثل في العلاقات مع الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان.

٣٥ - وتمثل هذه الأحداث تغيرا جذريا في طبيعة النزاع العربي الاسرائيلي. وقد اتفقت جميع الأطراف المعنية على العمل وفق أحكام قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين نصا على انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ وعلى إقامة علاقات سلام طبيعية بين جميع الأطراف. وقد تم الاعتراف بضرورة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة بعد تحرره. ومع ذلك، وبالرغم من هذه التطورات المشجعة، فمن المهم أن توضع في الاعتبار المخاطر المحتملة لعملية السلام وهو ما دل عليه الاغتيال المأساوي لرئيس وزراء اسرائيل. وقال إن أعداء السلام على استعداد لاستخدام أقصى درجات العنف لتحقيق أغراضهم. ودعا المجتمع الدولي بكامله إلى التعبير عن معارضته للفظائع التي ترتكب. وأعرب عن أمله في أن تنفذ الحكومة الإسرائيلية الالتزامات التي تعهدت بها بالتوقيع على الاتفاقات مع فلسطين. وذكر أن الإسراع بعملية السلام هو أبلغ رد ممكن على من يرغبون في تعطيلها.

٣٦ - وقال إن أهم تقدم في عملية السلام هو انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة وأريحا. ونظرا لأن الاحتلال العسكري في حد ذاته انتهاكا لحقوق الانسان فإن تولي السلطة الفلسطينية بالفعل لحكم بعض الأراضي يكتسب أهمية أكبر. وأشار إلى امتناع إسرائيل عن تطبيق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والاتفاقيات الدولية الأخرى. وقال إن وجود المستوطنات الاسرائيلية يمثل مصدرا للتوتر وعدم الاستقرار في الأراضي المحتلة. وبالرغم من عدم تقديم إسرائيل للدعم المالي لتوسيع المستوطنات فإن ذلك لم يمنع القطاع الخاص من تمويل هذه الأنشطة. ومن بين العوامل الخطيرة الأخرى ما يرتكبه بعض المستوطنين من أعمال إجرامية دون أن يتعرضوا للعقوبة. وتعتبر المذبحة التي حدثت في المسجد الإبراهيمي في الخليل مثالا مأساويا عن مدى التهاون تجاه أعمال المتطرفين الذين يسعون الى تقويض عملية السلام وتدعيم أسباب الكراهية.

٣٧ - واختتم كلمته قائلا إن المرحلة الانتقالية الحالية تدعو الى اتخاذ تدابير جديدة لبناء الثقة تهدف الى ضمان قبول مبادئ التعايش السلمي. ولهذا السبب، يحث وفده إسرائيل على الامتناع عن الممارسات

التي أشار اليها تقرير اللجنة الخاصة لا سيما إغلاق الأراضي لفترات طويلة مما يضر يؤدي إلى تفاقم الحالة الاقتصادية الخطيرة التي يعاني منها الفلسطينيون. كما يدعو وفده الدول المانحة الى الوفاء بالتزاماتها ومساعدة السلطة الفلسطينية على تحسين مستوى معيشة السكان في قطاع غزة والضفة الغربية.

٣٨ - السيد البطاينة (الأردن): قال إن وفده، وهو يشارك في مناقشة البند المعروض على اللجنة يسعى إلى المشاركة في عملية السلام التي تهدف الى ضمان رفاه وسلامة الشعب الفلسطيني وحماية حقوقه الإنسانية علاوة على تعزيز بناء الثقة المتبادلة بين الشعوب وإرساء سلام عادل وشامل.

٣٩ - ومضى قائلا إن التدابير الهامة التي اتخذت استنادا إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ونتائج المفاوضات بشأن إنهاء الاحتلال والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني أدت إلى حدوث تغيرات إيجابية وأسهمت بشكل عام في انخفاض مستوى العنف. ومع ذلك فإن التقرير السابع والعشرين للجنة الخاصة يوضح أن الحالة في الأراضي المحتلة ما زالت حرجة كما يشير إلى أن سلطات الاحتلال ما زالت تنتهك التزاماتها بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة والاتفاقات الأخرى ذات الصلة. ويتفق وفده مع الآراء التي وردت في التقرير بشأن تردي الأوضاع وهو ما يتضح من استمرار غلق الأراضي المحتلة نتيجة حوادث يرتكبها المتطرفون من معارضي عملية السلام من كلا الجانبين. ويؤدي تكرار عملية الإغلاق وما يرتبط بها من فرض القيود على حرية حركة الفلسطينيين إلى الإضرار بالحالة الاقتصادية في الأراضي. وبذلك يعاقب السكان بصورة جماعية عن أعمال ترتكبها قلة من الناس.

٤٠ - وقال إن وجود المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بما فيها القدس، وفي الأراضي المحتلة الأخرى يشكل مصدرا مستمرا للتوتر. وتدعم حكومة اسرائيل توسيع المستوطنات من خلال القطاع الخاص مما يعني مصادرة الأراضي من أجل إنشاء طرق للربط فيما بينها. وتحمل أوامر المصادرة التي تستخدم عادة تواريخ مزورة ترجع إلى أكثر من ١٠ سنوات سابقة. وإذا ما تمت خطط مصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات في القدس فإن هذه المستوطنات ستمتد حتى تصل الى أريحا، مما يعني أن يصبح الشعب الفلسطيني على مشارف القدس منعزلا. وفي الوقت نفسه، يتبع المستوطنون سلوكا يزداد عدوانية، ويزيد الأمر سوءا تواطؤ السلطات معهم. لذلك تقع على حكومة إسرائيل مسؤولية خاصة لتغيير سياساتها بما يتلاءم مع قواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وروح عملية السلام.

٤١ - واسترسل يقول إنه بالرغم من التقدم المحرز فإن هناك باستمرار تطورات مغايرة لإرادة المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق حل عادل وشامل وبناء الثقة. فما زالت اسرائيل تعادي أنشطة المؤسسات الفلسطينية، خاصة في القدس، بل أنها قد أغلقت بعضها بالفعل. ومما لا شك فيه أنه كلما انتقلت السلطة مبكرا الى القيادة الفلسطينية كلما زاد الأثر الايجابي من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ومن ناحية حقوق الانسان. وينبغي أن تؤدي عملية السلام إلى الالتزام التام بمعايير حقوق الانسان المقبولة دوليا.

٤٢ - واختتم كلمته قائلا إن موضوع الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة لا تنفصل عن قضية فلسطين. لذلك فإن الوسيلة الجذرية والنهائية لمعالجة مسألة الممارسات الاسرائيلية تكمن في إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية من جميع جوانبها، بما يؤدي إلى إنهاء الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره بنفسه وعلى تراب وطنه. واختتم كلمته بدعوة جميع أطراف النزاع إلى الاستمرار في عملية السلام وإدراك الحاجة إلى إيجاد حل عادل وشامل من خلال الوسائل السلمية حتى يمكن للمنطقة أن تبدأ عهدا جديدا من السلام والأمن والاستقرار والتقدم.

٤٣ - السيد دودش (تونس): أعرب عن أسفه بشأن الحالة القائمة في الأراضي المحتلة نتيجة للتدابير التي تواصل اسرائيل ممارستها ضد سكان تلك الأراضي، رغم الاتفاقات التي تم التوصل إليها. وقال إن الحالة تزداد تفاقما بسبب أعمال الاستفزاز التي يرتكبها المستوطنون ضد الفلسطينيين دون أن تنالهم أية عقوبة.

٤٤ - وذكر أن نجاح عملية السلام يتطلب التزام إسرائيل بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة وبالصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان. وبهذه الوسيلة فقط تستطيع إسرائيل كسب ثقة العرب في الأراضي المحتلة واقناعهم بمساندة عملية السلام. ومع ذلك فإن التنفيذ الكامل لاتفاق توسيع الحكم الذاتي في الأراضي الموقع بين الحكومة الاسرائيلية والسلطة الفلسطينية ضروري لتمكين الشعب الفلسطيني من إجراء الانتخابات في آجالها المحددة.

٤٥ - وقال إن وفده يرى أن من الضروري تجديد ولاية اللجنة الخاصة ما دامت هناك أراض عربية محتلة وما دامت مشكلة المستوطنات قائمة. وأعرب عن أمله في أن تستمر الأطراف المعنية في بذل جهودها لضمان أن ينعم الشرق الأوسط بالسلام والرقي والأمن.

٤٦ - السيد شاقد (اسرائيل): قال إنه بالرغم من أنه لم يمر سوى عامين منذ توقيع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على إعلان المبادئ، فإن المناخ السياسي في الشرق الأوسط قد مر بتغير جذري. فقد اتخذت خطوات هامة نحو المصالحة من جانب اسرائيل والفلسطينيين ودول عديدة أخرى في المنطقة. كما فتح مؤتمرا القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا اللذان عقدا في كازابلانكا عام ١٩٩٤ وفي عمان عام ١٩٩٥ سبلا جديدة للتعاون الاقتصادي الإقليمي، وأعطيا دفعة جديدة للاستثمار الخاص في الشرق الأوسط ومهدا الطريق لإنشاء مؤسسات اقتصادية اقليمية. وسوف تستمر هذه العملية بعقد المؤتمر الاقتصادي في القاهرة عام ١٩٩٦. وإذا أمكن تشجيع التنمية الاقتصادية للشرق الأوسط بكامله، فإن فرص نجاح عملية السلام في المنطقة سوف تزداد زيادة كبيرة. وبالاضافة إلى البعد الاقتصادي، ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن اسرائيل قد بدأت بالفعل في خلق واقع سياسي جديد في الضفة الغربية وتأمل الحكومة الاسرائيلية ألا يكون هناك فلسطيني واحد في الأراضي خاضع لحكمها بعد نهاية عام ١٩٩٥.

٤٧ - ومضى يقول إن لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) ينبغي أن تلاحظ أن بعض القرارات التي اعتمدت عندما كان الصراع العربي الاسرائيلي على أشده لا تعبر عن الواقع الجديد في الشرق الأوسط. وتعتقد إسرائيل أن اللجنة الخاصة تهدر الموارد المالية المحدودة للأمم المتحدة دون أن يعود ذلك بأية فائدة على الشعب الفلسطيني.

٤٨ - واختتم كلمته قائلا إن هناك عدة سبل يمكن بها للأمم المتحدة الإسهام في عملية السلام في الشرق الأوسط. أولا، باستكمال العملية التي بدأت في دورات سابقة للجمعية العامة، بجعل قراراتها متمشية مع الواقع الجديد في الشرق الأوسط. وثانيا، بعدم تجديد ولاية اللجنة الخاصة، والتفكير بدلا من ذلك في إمكانية توجيه ميزانيتها إلى الاحتياجات الملحة والمحددة للسلطة الفلسطينية؛ وثالثا، بتنسيق وتعزيز مساعدتها للشعب الفلسطيني؛ ورابعا بإيجاد مناخ أفضل من خلال الاقرار بأنه لا محل للانتقادات والمجادلات من جانب واحد في وقت يجري فيه حوار مثمر وتتخذ فيه خطوات مهمة نحو تحقيق السلام في المنطقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠